

## **وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية**

**قرار رقم ٢٢١ لسنة ٢٠٢٥**

### **وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق

السياحية واستغلالها :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

ولائحته التنفيذية وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وتعديلاته :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة

الخاصة وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة وتعديلاته :

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نطاق بعض

محافظات الجمهورية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة

للخطيط العمراني وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل مجلس الوزراء :

وعلى موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة بوزارة الدفاع برقم ٤٦٤ لسنة ٢٠٢١

على المخطط الاستراتيجي العام لمدينة كفر البطيخ بالضوابط والاشتراطات وقيود

الارتفاع الواردة بها :

وعلى موافقة رئيس مجلس الوزراء على اعتماد إعداد المخطط الاستراتيجي العام لمدينة كفر البطيخ - محافظة دمياط بكتاب الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء الصادر برقم (٣ - ٣٥٣١) بتاريخ ٤/٢/٢٢؛

وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٢ باعتماد المخطط الاستراتيجي العام لمدينة كفر البطيخ؛

وعلى كتاب دورى أمين عام مجلس الوزراء الصادر برقم (٣ - ١٢٦٤٤٨) بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٢٤ والمتضمن موافقة السيد رئيس الجمهورية على إلغاء العمل بالضوابط والاشتراطات التخطيطية والبنائية فى مارس ٢٠٢١ والعمل بأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛

وعلى مذكرة دكتورة مهندسة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بشأن طلب إعادة اعتماد المخطط الاستراتيجي العام لمدينة كفر البطيخ - محافظة دمياط؛

قرر:

**(المادة الأولى)**

يعتمد تعديل المخطط الاستراتيجي العام لمدينة كفر البطيخ - محافظة دمياط طبقاً للمذكرة والخريطة المرفقين بهذا القرار.

**(المادة الثانية)**

ينشر هذا القرار في الواقع المصري، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في ١٥/٢/٢٠٢٥

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

**مهندس/ شريف الشريبي**